



مجلة التربوي
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية التربية / الخمس
جامعة المرقب

العدد السابع والعشرون
يوليو 2025م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير	د. سالم حسين المدهون
عضو هيئة التحرير	د. نور الدين سالم ارحومة
عضو هيئة التحرير	د. بشير علي الطيب
عضو هيئة التحرير	أ. سالم مصطفى الديب
عضو هيئة التحرير	أ. محمد حسن اقدورة
عضو هيئة التحرير	أ. محمد أبو عجيبة البركي

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
 - المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
 - كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
 - يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
 - البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
- (حقوق الطبع محفوظة للكلية)



ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

- 1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
- 2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or are a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
- 3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
- 4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
- 5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

- 1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
- 2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
- 3- The published articles represent only the authors' viewpoints.





الاتحاد الأوروبي: وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي منذ تأسيسه وحتى عام 2008م.

علي مفتاح الجد
كلية الاقتصاد جامعة المرقب
alialgaid@gmail.com

خالد مفتاح أحمد الطاهر
كلية الاقتصاد جامعة المرقب
kmahmed@elmergib.edu.ly

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاتحاد الأوروبي وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي منذ تأسيسه وحتى عام 2008م، وذلك من خلال تحليل مسار نشأته وتطوره التاريخي، وتحديد مكوناته وأهدافه، والسياسات الاقتصادية التي انتهجها تجاه الدول العربية.

تناول البحث المراحل التي مرّ بها الاتحاد الأوروبي ابتداءً من الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، وصولاً إلى اتفاقية ماستريخت عام 1992، التي أرسّت أسس الاتحاد الأوروبي بصورته الحديثة. كما تم التركيز على المقومات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والتاريخية التي ساهمت في قيام الاتحاد وتوسعه، ودوره في بناء كتلة اقتصادية متكاملة يمتلك وزناً مؤثراً في النظام الدولي.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن لتحليل السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول العربية، وخاصة اتفاقيات الشراكة الأوروبية-متوسطية التي أطلقت في مسار برشلونة عام 1995، والتي هدفت إلى إقامة منطقة للتبادل الحر وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

أظهرت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي استطاع تحقيق نجاح اقتصادي كبير داخل حدوده، لكنه لم يتمكن من تحقيق شراكة متوازنة مع الدول العربية؛ إذ ظل الميزان التجاري يميل لصالحه، بينما بقيت المكاسب العربية محدودة. كما بينت النتائج أن الاتحاد الأوروبي يوظف علاقاته الاقتصادية كأداة نفوذ سياسي واستراتيجي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية والتقنية وفق رؤيته الخاصة.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاستفادة العربية من التجربة الأوروبية في التكامل الاقتصادي، العمل على تأسيس فضاء اقتصادي عربي موحد يوازي الفضاء الأوروبي، تطوير القطاع الخاص والبنية الإنتاجية لمواجهة التحديات العالمية، تعزيز الشراكات المتوازنة التي تراعي المصالح المشتركة وتدعم التنمية المستدامة في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية:

الاتحاد الأوروبي – التكتلات الاقتصادية – الشراكة الأوروبية-متوسطية – التنمية الاقتصادية – العلاقات العربية الأوروبية – العولمة – التكامل الإقليمي.



المقدمة:

يشهد العالم في الفترة الأخيرة الكثير من التطورات في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية وخاصة التكنولوجيا وتطوراتها، وعليه فإن التحولات التي تستهدفها الساحة الدولية في إطار الانفتاح الاقتصادي والتجاري أدت إلى ظهور عدة منظمات دولية تسعى إلى تعزيز التعاون في كافة المجالات تحقيق إنجازات ومكاسب ومنافع مشتركة من خلال تبادل الإمكانيات بين دول الأعضاء، وفي هذا الإطار تندرج اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب خاصة الدول العربية ضمن مسار برشلونة الذي عقد سنة 1995، الذي يسعى إلى إقامة منطقة أوروبية للتبادل الحر، ولهذا جاءت اتفاقية الشراكة التي تهدف أساساً إلى خلق منطقة يسودها الأمن والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وبناء منطقة يسودها الرفاه والازدهار المشترك عند طريق إقامة منطقة للتبادل الحر وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية.

ويعتبر ظهور الاتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية التي ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة، وتمثل ذلك من أكثر معالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية لما له من آثار ترتبت في تحولات جيوبوليتيكية في مضامين وأبعاد الوزن الدولي للتكتلات في التاريخ المعاصر. حيث شكل الاتحاد بتركيبته المؤسسية وأهدافه المتعددة منظومة أوروبية ذات وزن مؤثر على الساحة العالمية، لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية واجتماعية، تؤدي إلى إعطاء الدور الواضح على الصعيد السياسي في النظام العالمي، على الرغم من وجود التنوع بين دول الاتحاد في العديد من المقومات. كما ويذهب العديد من السياسيين والاقتصاديين - أمثال (جيرمي شابيرو) الباحث في معهد بروكنجز، و(كال توماس) الأمريكي المحافظ - إلى أن تكامل الاتحاد الأوروبي وتوسعه سيسهم في خلق قوة عالمية قادرة نوعياً في خلق التوازن السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي، وتقف في مواجهة النظام الدولي التي تقوده الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في تسعينات القرن العشرين.

إن قيام الاتحاد الأوروبي لم يأت وليد لحظة، بل تكون نتيجة روح من التضامن الفكري والعملية البناء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون في مجالات معينة، واتفاقيات من التجارة التفضيلية بإزالة العوائق التي تعترض انتقال وتنمية المنتجات المتداولة بين الأعضاء، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإقامة اتحاد جمركي يخدم السلع المحلية في مواجهة تنافسية السلع المستوردة من خارج التكتل، مما سهل ذلك على تطوير فكرة تأسيس اتحاد اقتصادي تكاملي مبني على سياسات مالية واقتصادية كلية بصورة مستقلة، بما يعود بالنهاية على تنمية الناتج الإجمالي لكل دولة ويحسن مستوى الوضع الاقتصادي للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، ومما يساعد ذلك في إيجاد فرص العمل ويقلل من نسب التضخم. أما في المجال الأمني، فقد بدأت مجالات التعاون المشترك في أوروبا عام (1952) عندما تم توقيع معاهدة (باريس) للدفاع الأوروبي المشترك، وبناء استراتيجية أمنية تخدم سلامة وأمن الدول الأعضاء أسهمت بالتالي في التوصل لمعاهدة (ماسترنخت) في العقد الأخير من القرن الماضي، التي عززت كافة الجوانب الأمنية ومواجهة مختلف التحديات الخارجية التي تمس باستقرار منظومة الاتحاد الأوروبي.



لقد حدثت مجموعة من التطورات عمى الساحة العالمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أبرزها التوسع الكبير في التجارة الدولية، وقد تزايدت هذه التحولات المتسارعة برون ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتعاطم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدايات زمن لحظة العولمة الراهنة، غلب الطرح بكون التكتلات الاقتصادية والتي تعتبر أداة من بين أهم أدوات تحقيق الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي والذي تقتضيه متطلبات الحاضر، بما يحمي اقتصاديات الدول الاعضاء، ويعظم المغامم ويقلل من المغارم، متيحاً لها سوقاً واسعة ومتنوعة تعتبر المخزن الذي يمول حاجات الانفاق المختلفة استهلاكية، استثمارية، .. الخ، وبما يقلل من التبعية للعالم الخارجي.

تعتبر السياسات الخاصة بتوسيع العضوية بالاتحاد الأوروبي، وسياسات الشراكة بشكل عام من أهم أدوات السياسة الخارجية للاتحاد، حيث يسعى الأخير إلى استخدام هذه السياسة كبديل عن القوة العسكرية بهدف فرض نفوذه في المناطق التي ذات الأولوية من وجهة النظر الأوروبية، وهي المناطق التي تضم الدول المحتملة والمرشحة للانضمام وتشمل ثلاث مناطق وفقاً لسياسات الجوار، وهي دول الشراكة الشرقية، و تشمل أوكرانيا و جورجيا و ملدوفا، والشرق الأوسط ويشمل تركيا و دول البحر الأسود، وغرب البلقان وتضم ستة دول مرشحة للانضمام هي الجبل الأسود وصربيا وألبانيا ومقدونيا الشمالية والبوسنة والهرسك وكوسوفو، ويحرص الاتحاد الأوروبي على وجود إطار يضمن التعاون بينه وبين هذه المناطق في شتى المجالات؛ نظراً لأهميتها الاقتصادية و الجيوستراتيجية المتميزة.

ولقد واجه الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا في عام 2020، العديد من التحديات، تأسيساً على الدور والمكانة اللتين كانت تتميز بهما بريطانيا داخل الاتحاد، فهي خامس اقتصاد في العالم، كما أنها ثامن اقتصاد داخل الاتحاد الأوروبي، وثالث أكبر دولة داخله من حيث عدد السكان، كما أن مشاركتها في ميزانية الاتحاد التي تأتي بعد فرنسا وألمانيا، الأمر الذي جعل خروجها مؤثراً على السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد بما فيها سياسة التوسع الأوروبية في المناطق الثلاث المشار إليها.

وتسعى الدراسة إلى التعرف على موقف الاتحاد الأوروبي من تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية وفي منطقة الشرق الأوسط نظراً إلى الدور الأوروبي الكبير فيها، والأهمية الاستراتيجية المتميزة لهذه المنطقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

مشكلة الدراسة:

يمر العالم في الوقت الراهن بمتغيرات عديدة بدأ تأثيرها يظهر على ساحة الاقتصاد العالمي ككل وعلى رأس هذه المتغيرات إتفاقية جولة أوروغواي الأخيرة بما تتضمنه من بنود عديدة لتحرير التجارة العالمية واتجاه العديد من الدول إلى اقتصاديات السوق وتنامي أهمية التكتلات الاقتصادية والتي تعتبر من أهم التحولات الحالية على الساحة العالمية، والتي ستؤثر في العلاقات الدولية في المستقبل القريب، مما يستوجب إعادة تشكيل النظام الإقتصادي العربي بما يتلائم والتغيرات العالمية الجديدة وعلى رأسها تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.



وتعتبر التجارة الاقتصادية العربية وخاصة التبادل التجاري أحد العناصر الهامة في الاقتصاد القومي، وبالتالي فإنه من المهم دراسة وتحليل أوضاع التجارة الخارجية العربية مع تلك التكتلات وذلك حتى يتسنى رسم السياسات الاقتصادية والتجارية بما يحقق أفضل النتائج للدول العربية على ساحة هذه التكتلات. وتبقى دراسة الاتحاد الأوروبي كتكامل إقليمي بين الدول الأعضاء، وبكل ما يمتلكه من مقومات القوة التي تناولها علماء الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية في أدبياتهم النظرية التي يتناول العديد منها تحديد وقياس الوزن الجيوبولتيكي للوحدات السياسية بشكل عام، وتحديد عناصر القوة الشاملة للوحدات السياسية- كما ذهب إليها العالم (كلاين)- الا أن ذلك يبقى ضمن مجال الجدل العلمي النظري في قياس مدى كفاءة الاتحاد الأوروبي الذي سيستمر مكان نقد في حسابات القدرات في النظام الدولي. وفي الجانب السياسي فإن الوصول إلى إقامة اتحاد فدرالي يسير بتوحيد السياسات الوطنية لدول أوروبا يعتبر من مدلول الوقائع والحقائق الواضحة هو أقرب إلى الاستحالة من الصعوبة، وذلك كون العديد من القضايا السياسية والأمنية الدولية التي ظهرت بعد تشكل الاتحاد بصورته الحاضرة، تؤكد على وجود اختلاف في مسار التعامل وعدم الوصول إلى توجه سياسي موحد من الدول الأعضاء يعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي.

وتتمحور المشكلة البحثية في التساؤل الآتي: هل العلاقات التجارية بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي تصل إلى المستويات المرغوبة بها أم لازالت دون المستوى؟ سواء كان ذلك للصادرات أو الواردات أو التجارة، وللإجابة على هذا التساؤل فإن البحث يهدف إلى قياس ذلك بالمقارنة في اتجاهين: الأولى وتنتم للصادرات والواردات والتجارة العربية مع دول الاتحاد الأوروبي على مستوى الدول أما الثانية فتتم للصادرات والواردات والتجارة العربية مع دول الاتحاد الأوروبي عبر السنوات، وتنتم المقارنة في كلاهما ما بين الوضع الفعلي والوضع المأمول.

تساؤلات الدراسة:

- 1) ما عوامل نجاح الاتحاد الأوروبي في تكوين إطاره ، والصعوبات التي واجهته أثناء مراحل إنشائه وتقدمه وتطوره؟
- 2) ما أهمية الفضاءات الاقتصادية في العالم اليوم ؟ وما مدي أهمية قيام فضاء عربي اقتصادي يوازي الفضاءات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية وغيرها؟
- 3) ما الانعكاسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على الدول العربية وإمكانية الاستفادة العربية من تنوع العلاقات بين الجانبين؟
- 4) ما الجوانب ذات العلاقة بتحديد حجم الوزن الدولي للاتحاد الأوروبي وطبيعة تفاعلاته السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية؟
- 5) ما طبيعة الجوانب الإيجابية والسلبية المؤثرة على حراكه الخارجي من جانب، ومن خلال الوقوف على العوامل الداخلية ممثلة بتركيبته المؤسسية ومقوماته المتعددة من جانب آخر؟

أهداف الدراسة :

- 1) محاولة الوصول إلى فهم أسباب نجاح الاتحاد الأوروبي في تكوين إطاره ، والصعوبات التي واجهته أثناء مراحل إنشائه وتقدمه وتطوره .



- (2) إثبات أهمية الفضاءات الاقتصادية في العالم اليوم . ومدى أهمية قيام فضاء عربي اقتصادي يوازي الفضاءات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية وغيرها .
- (3) دراسة الانعكاسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على الدول العربية وإمكانية الاستفادة العربية من تنوع العلاقات بين الجانبين .
- (4) توضيح العديد من الجوانب ذات العلاقة بتحديد حجم الوزن الدولي للاتحاد الأوروبي وطبيعة تفاعلاته السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية
- (5) التعرف على طبيعة الجوانب الإيجابية والسلبية المؤثرة على حراكه الخارجي من جانب، ومن خلال الوقوف على العوامل الداخلية ممثلة بتركيبته المؤسسية ومقوماته المتعددة من جانب آخر .

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة في أهمية الاتحاد الأوروبي كونه الشريك التجاري الأول للدول العربية ، وبالتالي فإن التقلبات الاقتصادية لهذا الاتحاد تؤثر بشكل مباشر في اقتصاديات الدول العربية إن الفرضية التي يدعوا إليها هذا الاتحاد هو أن الوحدة الاقتصادية بإمكانها أن تؤدي إلى وحدة سياسية ، وهذا يناقض نظرية الدمج السياسي القائلة : بأن الاتحاد السياسي يأتي أولاً ثم تأتي الوحدة الاقتصادية ثانياً . من هنا نرى إمكانية الوصول إلى وحدة عربية عن طريق الأخذ بتوجهات ورؤية الاتحاد الأوروبي مع بعض التحوير ، والبدء في إنشاء وتكوين فضاء عربي اقتصادي قد يؤدي يوماً ما إلى الاتحاد العربي المنشود .

كما تتبع أهمية البحث من أن البحث في إمكانيات الاتحاد الأوروبي يعتبر من المسائل التي طالما تدفع المهتمين والمتخصصين في النظم السياسية والشؤون الدولية في التعرف المستمر على قدرات الاتحاد خاصة وأنه في حالة توسع باستقطاب دول أعضاء من فترة لأخرى، مما يستدعي الوقوف على قياس قوة الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على تفاعله الذاتي وتفاعله الدولي، وهنا لا بد من تبيان وزن الاتحاد على ضوء تركيبته المؤسسية والعوامل الجيوبولتكية ومقوماته الإيجابية والسلبية.

تكمن الأهمية العلمية لمشكلة الدراسة في كونها تبحث في الجوانب الجيوبولتكية للتكتلات الدولية التي تشكلت نتيجة اتفاقيات ومعاهدات مرحلية بين عدد من الدول الأوروبية مضمونها التعاون والشراسة لتوطيد معالم التكامل بجوانبه المختلفة من جهة، ومواجهة التحديات الخارجية بإيجاد منظومة تعكس أهداف الدول الأعضاء خاصة وأن عدداً منها يقع ضمن الدول الكبرى عالمياً، من جهة ثانية، أما من الناحية العملية تظهر أهمية الدراسة كونها تضيف بالتحليل طبيعة التفاعلات الدولية في ظل نظام يوصف بأحادي القطبية منذ انتهاء الحرب الباردة ودور الاتحاد الأوروبي في المجالات المتعددة.

فرضيات البحث:

- (1) يوجد تأثير لقيام الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء فيه ، وتأثير في رفع المستوى المعيشي لشعوب هذه الدول
- (2) حقق الاتحاد النهضة والتنمية الاقتصادية التي قام من أجلها



(3) هناك اختلاف لتأثيرات سياسة الاتحاد داخل دول الفضاء الأوروبي بين الشمال والجنوب . وبين شرق وغرب أوروبا ؟

(4) توجد إمكانية لتطبيق الدور التكاملي الذي قامت به الدول الأوروبية في هذا الفضاء على الدول العربية من أجل قيام فضاء عربي واحد

منهج البحث :

اعتمدت الباحثة على عدة مناهج وذلك نظراً لطبيعة الموضوع ، حيث استندت الى المنهج الوصفي السردى والتفسيري إذ أن البحث يصف الظواهر الاقتصادية ويسرد تاريخها بتسلسل حسب وقت حدوثها . ومن ثم يأتي المنهج التفسيري العملي لأسباب حدوث هذه الظواهر، كما اعتمدت على المنهج التحليلي المقارن حيث يقوم البحث الاقتصادي على تحليل النتائج بعد جمعها ومقارنتها ببعضها بغية الوصول إلى نتائج علمية مرضية .

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العلمية المحكمة التي تناولت الاتحاد الأوروبي ، فضمن دراسة بعنوان "الإصلاح المؤسسي في الاتحاد الأوروبي"، بين المؤلف العديد من الجوانب المؤسسة المتعلقة بتركيبة الاتحاد الأوروبي، حيث حدد مجالات رئيسية يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الالتزام بها وذلك لمعالجة الإصلاح المؤسسي، منها التعامل مع مستقبل حجم المفوضية الأوروبية، والأخذ بنظام ترجيح التصويت في المجلس الوزاري، وموضوع الإلزامية في التطبيق بعد التصويت بالأغلبية المطلقة، بالإضافة إلى الحاجة لزيادة صلاحيات البرلمان الأوروبي في الرقابة على كافة الأمور ذات الشأن لمصلحة تقوية نفوذ عمل الاتحاد لترسيخ مختلف الأهداف التي قام عليها خدمة لتقوية حاضره ومستقبله. وخلصت الدراسة إلى نتيجة جوهرية مفادها بأن الاتفاقيات والمعاهدات المؤسسة في الاتحاد الأوروبي ما زالت بحاجة إلى مراجعة دورية في تحديثها، لتأخذ طبيعة الواقع القانوني للدول الأعضاء الجديدة، حتى يبقى مستقبل الاتحاد أكثر قوة في توازنه الداخلي بين توجهاته الفيدرالية وعناصر التركيبة الدولية التي تحكم نجاح مساره.

كما قدم الباحث (Helmut Schmidt) دراسة تقييمية عن مستقبل الاتحاد الأوروبي، بين فيها أن مواطني أوروبا في هذه الفترة يواجهون عدة تحديات باتت أكثر من الإنجازات الهائلة للمبادرات التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب الاندماج السريع للاقتصادات الأوروبية ووضع سياسات تعزز الأهداف المشتركة للاتحاد الذي توسع ليضم العديد من الدول الشرقية ذات الإمكانيات الاقتصادية الأقل بالمقارنة مع دول الاتحاد الأخرى، مما ينتج عنه مساوئ عند مساعدة هذه الدول في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإنجاح هيكل السلطة القادرة في مؤسسات الاتحاد (Schmidt)، 2002، P:44.

وفي دراسة هامة عن دور الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي، قدم (غابرييل أندريه وآخرون) العديد من البيانات التي تؤكد قوة الاقتصاد الأوروبي على المستوى العالمي، والتي تجعله في درجة توصف بأنه عملاق اقتصادي، ينافس الولايات المتحدة والدول الاقتصادية العالمية كاليابان والصين وروسيا، حيث أن الاتحاد الأوروبي حقق منذ عام (2008) وحتى (2011) ما نسبته (40%) من مجموع إيرادات وصادرات التجارة



العالمية، وبشكل ما نسبته (25%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وبهذا خلصت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي بات يعتبر أغنى كتلة اقتصادية على الصعيد العالمي، إلا أن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية القائمة التي تواجه الاتحاد وتحتاج إلى حلول آنية حتى لا يصبح الوضع أكثر تعقيداً بعد انضمام أعضاء جدد، وتتمثل على الصعيد الدولي بمواجهة الفجوة التكنولوجية المتزايدة للاتحاد الأوروبي مقارنة مع الولايات المتحدة واليابان Andrei and Simon، 2012، (P:55).

نشأة وتكوين الاتحاد الأوروبي

ترجع فكرة توحيد القارة الأوروبية، ومن خلال التعاون والمساواة في العضوية- إلى المفكر والأديب الفرنسي (فيكتور هيجو) عام (1851) الذي دعا إلى التوحيد السلمي لدول أوروبا، إلا أن الفكرة لم تأخذ الفرصة الجادة في التطبيق، بل ازداد وضع أوروبا أكثر انقساماً نتيجة الصراع الكارثي، حيث وقعت حربان عالميتان في العقد الثاني والعقد الرابع من القرن العشرين، ومع هذا ظهرت حاجة الشراكة المدفوعة بالحاجة إلى إعادة بناء أوروبا ومواجهة أي احتمال لوقوع حرب شاملة أخرى، مما استدعى عدد من الدول الأوروبية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام (1951) التي تألفت من ست دول آنذاك وهي (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ). وكانت بهذا أول وحدة جمركية عرفت دولياً باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية، وبالسوق المشتركة بعد اتفاقية روما عام (1957)، واستمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول إلى اتفاق من تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية تجمع حتى الآن غالبية قارة أوروبا وبمسمى جديد (الاتحاد الأوروبي) وكان ذلك في الأول من تشرين أول عام 1993 حينما دخلت معاهدة (ماستريخت) حيز التنفيذ، والتي أرسى دعائم التعاون الأوروبي من خلال كل من التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، ودعم توحيد الرؤى في القضايا السياسية الدولية ضمن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية(1).

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي

تتمثل العوامل التي أسهمت في عملية اندماج البلدان الأوروبية في تشكيل الاتحاد الأوروبي فيما يلي:
العامل الجغرافي: حيث أسهم عامل الجوار الجغرافي في عملية الاندماج بين الدول الأوروبية، خاصة وأن موقع أوروبا عبر التاريخ يعتبر استراتيجياً من مختلف النواحي، وهو كذلك يوفر ظروف طبيعية ملائمة على الصعيد الجيوبولتيكي(2).

(1) Andrei, Gabril. Simon, L. "European Union: World Economic Power". The Economist Journal, London, Vol (11), No (1), 201

(2) عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية " بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص65.



العامل التاريخي: منذ قرون عديدة كان للدول الأوروبية ظروف تاريخية مشتركة انتهت بالصراع ومن ثم التعاون في مواجهة الصراع خاصة في الحربين العالميتين في القرن العشرين، وهذا بدوره أسهم في إيجاد ثقافة فكرية وعملية لإيجاد منظمة أمنية متكاملة لتحقيق مصالح الدول والشعوب الأوروبية.

العامل الاقتصادي: أسهم النظام الرأسمالي الذي ارتبط بنهج الدول الرئيسية في الدول الأوروبية بإيجاد توافقات ذات ركائز أساسية أدت إلى سهولة تقارب وسائل التعاون بين الدول للدخول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة كان لها دور إيجابي في تعزيز وتقوية وجهات النظر في توسعة العضوية والرؤية لإيجاد اتحاد مشترك يخدم الدول الأوروبية، كما كان لانهايار المنظومة الاشتراكية بانهايار الاتحاد السوفييتي عام (1991)، أن جعلت من دول أوروبا الشرقية الرغبة المباشرة في الانضمام لمنظومة التعاون الأوروبي الرأسمالية.

العامل السياسي: تعتبر جميع الدول الأوروبية التي أسست المنظومة الأوروبية متشابهة إلى حد كبير في شكل نظام الحكم الذي يأخذ بدولة القانون والمؤسسات، ويأخذ بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بدوره سهل عملية التجاوب بين الحكومات والشعوب الأوروبية في تشكيل رؤى الانسجام والتوافق نحو إيجاد اتحاد أوروبي يلبي تطلعات الشعوب على المدى البعيد(3). وبالرغم من اختلاف الكتاب حول الجذور التاريخية للاتحاد الأوروبي إلا أنهم متفقون على أن نتائج الحرب العالمية الثانية كانت المحرك الأساس لبدايتها الفعلية.

قبل أن تتحول الوحدة الأوروبية إلى مشروع سياسي ، كانت أفكارا قد تبلورت في أذهان مفكرين ، وحكماء، ورجال دين، تعود أصولها إلى أواخر القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلاديين، حيث ارتبطت بالدافع الديني الذي يهدف لتقوية الغرب المسيحي إلى مواجهة الشرق " المسلم "

ظلت هذه الأفكار تتوالى دون انقطاع حتى الحرب العالمية الأولى التي بدأت في عام 1914م وانتهت عام 1918 م ومع نهاية هذه الحرب ، وما نجم عنها من دمار ، تزايد الاقتناع بأن الوحدة هي السبيل الوحيد لأوروبا لإنقاذ نفسها من نفسها، " وتحولت فكرة الوحدة الأوروبية من مجرد أفكار كائنة في عقول المفكرين والفلاسفة إلى سياسة جماهيرية تبنتها الأحزاب والفئات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني".

إلا أن المناخ الذي ساد أوروبا خلال فترة ما بين الحربين لم يساعد على اكتمال الشروط اللازمة لنقل فكرة الوحدة الأوروبية لأرض الواقع .

ومع انطلاق مدافع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 م " تحولت سنوات الحرب الست إلى بوتقة لصهر الأفكار الخاصة بالوحدة الأوروبية "، ولبلورة رؤية جديدة مختلفة كلية عن الرؤية التي كانت سائدة قبلها.

كما شهدت سنوات الحرب جهوداً لطرح صيغ مشروعات بغية إقامة أوروبا الموحدة في نهاية هذه الحرب . وبالرغم من كل المبادرات والمشروعات الوحودية ، إلا أن قسوة الحرب والصراع الدائر بين الدول الأوروبية

(3) عبدالعزيز عبد الغني إبراهيم : تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، دار الريس للطباعة ، لندن ط1 ، 1997 م ، ص 113 وانظر ايضاً : رياض الصمد : العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ، 1986 ، ص 18.



أدى إلى فشلها ، باستثناء قيام اتحاد البينلوكس في 29 أكتوبر عام 1947م ، بين البلدان الأوروبية الثلاث " بلجيكا ، هولندا ، ولوكسمبورج .

ومع نهاية هذه الحرب عام 1945م بدت أوروبا في حالة يرثى لها من الارتباك ، والفوضى ، والتمزق ، والانحيار الاقتصادي؛ الذي كان شاملاً للدول المهزومة والمنتصرة على حد سواء .

وفي ظل هذه الأجواء كانت عملية خلق وحدة أوروبية تتوقف على مدى " استعداد الدولتين الرئيسيتين الأوروبيتين في التحالف المنتصر في الحرب فرنسا ، بريطانيا " لطرح مشروع وحدة أوروبية مقبولاً لدى كل الأطراف .

وبالنظر لتلك الظروف تبدو عملية خلق وحدة أوروبية موثقة ومناسبة ، ولكن اختلاف أولويات الدولتين السياسية أدى لاختلاف وجهتيهما ، فاتبعت فرنسا سياسة رامية لتفتيت ألمانيا والتأكد من عدم استعادتها لوحدها واستقلالها كي تضمن فرنسا الأمن والسلام لها ولأوروبا(4).

أما بريطانيا فكانت لها أولويات سياسية أخرى تهدف لتدعيم وتطوير علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تهدف لتنظيم علاقتها بمستعمراتها القديمة في إطار تجمع الكومنولث وفي ظل هذا التباين في الأولويات بين الدولتين، أصبحت فكرة قيام الوحدة الأوروبية على أرض الواقع أصعب مما هو متوقع فانقسمت أوروبا إلى تيارين(5).

التيار الأول : بزعامة بريطانيا الداعية إلى قيام وحدة أوروبية على أساس التعاون بين الدول المشتركة دون إعطائها "سلطات فوق قومية " وقد عرف هؤلاء بالاتحاديين.

التيار الثاني : بزعامة فرنسا حيث يدعو إلى إقامة دولة فيدرالية تقوم فيها الدول المشتركة بإعطاء جزء من سيادتها إلى هذه الدولة التي ستشمل أوروبا كلها، وعرفوا بالفيدراليين .

وفي الوقت الذي كان فيه الحوار دائراً بين التيارين السابقين ظهر التهديد السوفياتي الذي بدأ يتشكل ويتأكد من خلال السياسة التي انتهجها " ستالين " ، والتي تهدف إلى تحويل دول أوروبا الشرقية إلى دول شيوعية تابعة ومرتبطة بالنظام السياسي والاجتماعي السوفيتي .

ونتيجة للظروف المعيشية القاسية التي عاشتها أوروبا بعد الحرب حصلت الأحزاب الشيوعية على كثير من التأييد داخل الأوساط الأوروبية خاصة في إيطاليا وفرنسا ، وبدأت المخاوف الأوروبية والأمريكية من تحول هذه الكتلة الشيوعية إلى خطر حقيقي يهدد أمن وسلام أوروبا وبالتالي يهدد أمن وسلام الولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة اقتصادياً بأوروبا الغربية ، " مما جعل الوحدة الأوروبية حاجة أمريكية بقدر ما هي حاجة أوروبية .

(4) قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروبية جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، العدد رقم(29)، يوليو 2006، ص22.

(5) جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2) 19 ديسمبر 2014 ، ص 05.



من هنا جاءت السياسة الهجومية للولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذا " الدب السوفياتي " في صورة مساعدات مالية لأوروبا ، وذلك من خلال مشروع مارشال(6).

الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي :

يمثل الاتحاد الأوروبي كياناً دولياً فاعلاً له شخصية قانونية مستقلة ، وتتجلى شخصيته من خلال هيكله التنظيمي وبنيتة المؤسسية ، التي تتم بقدر هائل من التعقيد الناتج عن الطريقة التي نشأت بها خلال مسيرة نصف قرن (7).

تمتع الاتحاد الأوروبي منذ قيامه بسلطات فوق قومية أعطيت لمؤسسات وهيئات الاتحاد الرئيسية المتمثلة في : (المجلس ، ومجلس الوزراء ، والمفوضية ، والبرلمان) ، أما باقي التنظيم الهيكلي له فيتمثل في مؤسسات وهيئات استشارية وأخرى ذات طابع تقني ، ومن أهم هذه المؤسسات الاتحادية ما يلي (8):

أولاً : المجلس الأوروبي:

وهو قمة رؤساء وحكومات دول الاتحاد الأوروبي ، ولذلك يسمى أيضاً بالمجلس الرئاسي أو " القمة. أنشأ هذا المجلس بموجب معاهدة الدمج للمنظمات الثلاثة في عام 1967 م وألت إليه سلطات المجالس الثلاثة (9).

لم تكن للمجلس في بداية مسيرة التكامل الأوروبي أهمية تذكر ، فمعاهدة روما لم تشر لاجتماعات قمة ، وكان ينعقد عند التعرض إلى أمور هامة فقط ، وبشكل غير منتظم . إلا أنه وفي اجتماع قمة باريس في ديسمبر 1974 م ، تقرر أن يعقد المجلس اجتماعاته بصورة منتظمة ودورية ، رغم عدم صدور وثيقة رسمية تتعلق بتشكيل واختصاصات وصلاحيات المجلس

وفي نهاية قمة عام 1983 م ، جاء إعلان " شتوتغارت " الذي منح المجلس الأوروبي الحق في رسم السياسة العامة للاتحاد والتعبير عن الموقف الأوروبي المشترك في القضايا السياسية الخارجية بموجب القانون الأوروبي الموحد لعام 1986 م ، والذي يعد مكملاً لاتفاقية روما ، نص على اعتبار المجلس الأوروبي من المؤسسات الرسمية للاتحاد ، وهو الجهاز القائد للمنظمة المؤسسة له . تتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر ، يتولى خلالها رئيس هذه الدولة أو الحكومة إدارة اجتماع المجلس والتحضير لأعماله وتوجيه الدعوات لاجتماعاته خلال فترة رئاسته .

(6) راب رزيقة، سجار نادية، "محتوى الشراكة الأورو جزائري"، مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006، ص 5

(7) مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان. (2012). التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد2، 2012. ص ص 6-26

(8) مارتن غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج العربي للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج العربي للأبحاث، 2008، ص 118-119.

(9) كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب: محمد منصور وعلي عطية ، دار المريخ، الرياض، 2007، ص182



تعقد هذه الاجتماعات عادة في إحدى الدول الأعضاء بالاتحاد التي تتولى رئاسة المجلس عادةً ، أو في مقر الاتحاد الأوروبي بالعاصمة بروكسل ببلجيكا ، ويحضر الاجتماع إلى جانب رؤساء الدول والحكومات ، وزراء الخارجية ، ورئيس وأحد نواب رئيس المفوضية ، ورئيس البرلمان .

يختص المجلس بإصدار تقرير سنوي عن نشاط الاتحاد وإصدار التوصيات ، وإبرام الاتفاقيات ، وتحديد توجيهات الاتحاد في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (10).

والملاحظ على المجلس الأوروبي أنه مؤسسة إدارية تنظيمية ليس لها صلاحيات أو سلطات خاصة ، كما يؤخذ عليه قصر مدة الرئاسة المحددة بستة أشهر الأمر الذي لا يتيح للرئيس وضع وإنجاح القرارات التي تم رصدها ، حتى إنها غير كافية للتعرف على أوضاع المؤسسات الاتحادية وكيفية التعامل معها عن قرب .

ثانياً : مجلس الوزراء

تأسس مجلس الوزراء منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب " نواة الاتحاد الأوروبي " وطرأت عليه عدة تعديلات خلال مسيرة الاتحاد الوحيدة .

في البداية كان مجلس الوزراء يتكون من ممثل واحد عن كل دولة بمستوى وزاري ، مفوضاً للتحدث باسم حكومته ، ومع تنوع وتعدد نطاق مجالات التعاون الموكلة للمؤسسات الأوروبية ، أصبح المجلس يتشكل حسب الموضوعات المطروحة ، فإذا كان الموضوع المطروح للنقاش يتعلق بالزراعة كان اجتماع مجلس وزراء الزراعة ، وهكذا .

يرأس اجتماعات المجلس الوزير الممثل لإحدى الدول الأعضاء بالتناوب لمدة ستة أشهر حسب التسلسل الأبجدي لهذه الدول.

يتولى المجلس الوزاري تنسيق السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء ، واتخاذ القرارات التي يعهد بها للمفوضية الأوروبية لتنفيذها ، كما يتولى بعضها بنفسه . ويحظى الرئيس الفعلي للمجلس بمجموعة تسمى " الترويكات " تضم مسئولين من الرئاستين السابقة والتالية يمثلون معاً الاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية ، ويعتقد الباحث أن هذا الإجراء يتيح الفرصة للرئيس الحالي للاطلاع على مجريات الدورة السابقة كما يستفيد الرئيس التالي بدوره .

وباعتبار أن هذا المجلس هو جهاز سياسي قبل أن يكون مؤسسة تنفيذية ، فإنه مجبراً قبل أن يكون مخيراً على اتخاذ القرارات التي ترضي جميع الأطراف ، وذلك لتجنب التصدع والانشقاق الذي قد يحدث ، وحفاظاً على رابطة روح الجماعة بين الدول الأعضاء (11)

(10)M. Angeles Villarreal, The Mexican Economy After the Global Financial Crisis, Congressional Research Service, 7-5700 ,R41402, September 16, 2010

(11)Archana Kumar, Crisis Contained" Asian Voices Reflect On The Region's Fragile Rebound", Finance & Development, A quarterly magazine of the IMF, December 2009



وعند الوصول لعملية اتخاذ القرارات في المجلس الوزاري فإنها تتم حسب النظم الثلاثة التي حددتها معاهدة روما وهي :

الأغلبية البسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية ، أي على أساس أن لكل دولة صوت واحد الأغلبية الموصوفة والتي تحسب وفق نظام التصويت التزجيجي ، وتختلف فيه أوزان الدول باختلاف حجمها وقوتها وثقلها الفعلي .

الإجماع وذلك بموافقة جميع الدول ، على أساس أن لكل دولة صوت واحد . في بداية المسيرة التكاملية كان المجلس يصدر غالبية القرارات بالإجماع لكثرة الأمور الهامة المتعلقة بقضايا لم تكن المعاهدة واضحة بشأنها ، كالقرارات المتعلقة بالتوفيق بين الضرائب غير المباشرة أما نظام الأغلبية الموصوفة فيتم الأخذ به في القرارات المتعلقة بالميزانية ، والسياسة الزراعية للجماعة ، والقرارات المتعلقة بإزالة العوائق أمام حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال وفي عام 1966 م احتفظت كل حكومة بحقها في استخدام " الفيتو " في أي مسألة تعد ذات أهمية حيوية لها ، ورغم ذلك فقد جرى العرف أن تستمر المناقشات أطول فترة ممكنة حتى يمكن إيجاد الحلول المرضية لكل الأطراف ، وتجنب استخدام الفيتو قدر الإمكان.

وعند الأخذ بنظام الأغلبية الموصوفة ، فقد تم الأخذ في الاعتبار عند توزيع الأصوات على الدول الأعضاء ، حجم الدولة وثقلها الفعلي ، فعلى سبيل المثال ، تعطى كل من ألمانيا ، وبريطانيا عشرة أصوات لكل منهما ، بينما تعطى الدانمرك وإيرلندا ثلاثة أصوات فقط ، وقد حددت تغييرات عدة على عدد أصوات كل دولة خلال مراحل تطور وتوسيع الجماعة الأوروبية ، إلا أنه قد تم مراعاة مصالح الدول الكبيرة والصغيرة على الدوام عند تحديد الأصوات ، بحيث تحول دون تمكين مجموعة من الدول حتى وإن كانت الكبيرة منها ، من السيطرة على عملية اتخاذ القرار (12).

" ويعاون المجلس (لجنة الممثلين الدائمين) ، وتتكون من سفراء الدول الأعضاء لدى لجانها ونوابهم ، وتعمل كوسيط بين المستوى الفني الذي تمثله المفوضية والمستوى السياسي وهو المجلس تتناقش هذه اللجنة بعض الأمور المطروحة على جدول أعمال المجلس ، وإذا ما تمت الموافقة عليها واتخاذ القرار فيها ، فإنها تدرج ضمن قائمة جدول أعمال المجلس تحت البند الأول وهو البند الذي يتم إقراره من قبل المجلس دون أية مناقشات إضافية.

ومع نمو الجماعة الأوروبية ، تزايدت وظائف لجنة الممثلين الدائمين ، واتسع نطاق عملها ، فتم تعيين لجان تابعة لها للنظر في المقترحات المطروحة على اللجنة .

ومن ضمن اللجان الأخرى التابعة لمجلس الوزراء ، اللجنة السياسية ، المكونة من مديرين سياسيين ، ووزراء خارجية الدول الأعضاء . وتقوم هذه اللجنة بمراقبة التطورات الدولية وتقديم الاقتراحات للمجلس .

(12) محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.



ويتبع المجلس الوزاري أمانة عامة تضم عدداً كبيراً من الموظفين ، تشارك في اجتماعات الترويكا وتقدم المشورة للمجلس ولجانه

وأخيراً فإن المجلس يحتل موقع استراتيجي في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي باعتباره حلقة الوصل بين المؤسسات الرئيسيتين " البرلمان ، والمفوضية "

ثالثاً : المفوضية الأوروبية

هي إحدى المؤسسات الرئيسة في عملية صنع واتخاذ القرار الأوروبي ، وكباقي المؤسسات فقد أصابها العديد من التطورات خلال المسيرة الطويلة للاتحاد الأوروبي ، ففي بداية إنشائها في الجماعة أوروبية للفحم والصلب ، كانت تسمى هذه المفوضية " بالسلطة العليا " للتعبير عن كونها المركز الرئيس لصنع القرار ، كما سميت " باللجنة " أيضاً ، وتتمتع هذه المفوضية بالاستقلال التام عن حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد (13).

وتُعد المفوضية بمثابة الجهاز الحكومي للجماعة الأوروبية ، والقوة الأساسية المحركة فيها ، وجهازها التنفيذي ، لذلك فإن كل عضو يتولى منصبه فيها يُقسم على مراعاة مصالح الجماعة ككل بالأول وقبل أية توجيهات من حكومته أو من أية جهة أخرى ، ومن وجهة نظر الباحث ، فإن هذا الضابط ليس كافياً ، إذ أن أي عضو سيميل لخدمة مصلحة دولته أولاً ، حتى وإن لم يكن ذلك صادر من ضغط حكومته عليه ، فإن ذلك سيكون نتيجة ميول ودوافع نفسية نابعة من ذاته .

أما عن تشكيل المفوضية التي تعرضت لعدة تغيرات ، فقد استقرت أخيراً في معاهدة " نيس " في يناير 2005 م على أن يكون لكل دولة مفوض واحد يمثلها

إن المفوضية باعتبارها تمثل روح الاتحاد الأوروبي ، فقد تحددت صلاحيتها وفق المادة رقم (211) من معاهدة روما فيما يلي:

التأكد من تنفيذ نصوص المعاهدات ، والتزام الدول بتطبيق القرارات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد .

لها قوة إصدار القرارات ، وخاصة فيما يتعلق بالمنافسة ، والتجارة .

لها الحق في تعديل ما تقدمت به من اقتراحات إذا ما أجمع المجلس على ذلك .

ولعل الوظيفة المتعارف عليها للمفوضية هي قيادة المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية كمتحدث رسمي باسم الاتحاد الأوروبي

تنطوي تحت المفوضية الأوروبية عدة صناديق مالية ، تعمل على تجنب الآثار الجانبية لاتفاقيات الجماعة الأوروبية التي يمكن أن تضاربها دولة أو أكثر ، ومنها ، الصندوق الاجتماعي الأوروبي ، والصندوق الزراعي الأوروبي ، والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية الذي أنشئ عام 1979 م من أجل القضاء على ظاهرة التباين الإقليمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد (14).

(13) سيد أحمد حاج عيسى، عبد الحق بن تقات. الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض المؤشرات السوسيو-اقتصادية لبعض اقتصاديات دول المينا، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012. ص ص 143 - 155.

(14) سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999



المطلب الثاني: مقومات وأهداف الاتحاد الأوروبي.

لم يكن قيام الاتحاد الأوروبي آتياً من فراغ ، بل وضع لأهداف ودوافع محددة ، وإن تعددت واختلفت من دولة إلى أخرى في بدايتها ، إلا أن الرغبة الصادقة في تحقيق الوحدة الأوروبية تواجدت منذ البداية لدى هذه الدول ، التي سعت للوصول إليها وتحقيق هدف معين ، وهو التنمية الاقتصادية للدول الأوروبية عن طريق قيام التكامل والاندماج الاقتصادي الأوروبي ، وذلك بتوسيع الرقعة الجغرافية التي تتحرك في داخلها التجارة ، وعوامل الإنتاج ، ووسائل النقل ، وغيرها من العناصر الاقتصادية الأخرى بحرية تامة (15) .

وبما أن القاعدة الطبيعية تقول : أنه يجب أن يكون لكل تنظيم " دستور " يحدد طبيعته وأهدافه والمبادئ التي يقوم عليها ، والقواعد التي تحكم العلاقة بينه وبين هيئاته ومؤسساته الداخلية من ناحية ، وبين هذه الهيئات والمؤسسات بعضها مع بعض من ناحية أخرى ، ونظراً لاختلاف المنظمات وتعددتها ، فقد تباينت أشكال الدساتير فيها من وثائق مكتوبة إلى قواعد عرفية مستقرة غير مكتوبة .

ولأنه لم يكن للاتحاد الأوروبي حتى وقت قريب دستور مكتوب في وثيقة واحدة ، فإن الأهداف والمبادئ التي قام عليها قد تنوعت بين وثائق عديدة أهمها : - الاتفاقيات والمعاهدات المنشئة له أو المكملة ، وبعض القرارات والأدوات القانونية الصادرة من مؤسسات الاتحاد نفسه ، إضافة للقواعد التي استقرت كعرف من خلال الممارسة .

وتأسيساً على ما سبق ، فإنه يتحتم على الباحث أن يطرح التساؤل التالي :- ما هي المقومات والأهداف التي بُني عليها الاتحاد الأوروبي ؟ وللإجابة على هذا السؤال فإن المنهجية العلمية تفرض علينا تتبع هذه المقومات والأهداف حسب صدورها في النقاط التالية :

أولاً : مقومات الاتحاد الأوروبي :

وهي الأسس التي تقوم عليها الجماعة ، وتتناول الحريات الأساسية لانتقال السلع والأفراد ، والخدمات ، ورأس المال ، والسياسات المشتركة للزراعة والنقل (16) . ، وغيرها من الأسس سنذكرها فيما يلي :

1- حرية انتقال السلع

وفقاً لنص المادة (9) من معاهدة روما ، فإن الجماعة الأوروبية الاقتصادية تقوم على اتحاد جمركي يعمل على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ، كما يعمل على توحيد التعريفات الجمركية التي يواجه بها الأعضاء الخارجين عن الاتحاد (17) .

لقد حددت هذه المعاهدة مدة انتقالية من أجل تحقيق هذه الأهداف وذلك بداية من عام 1957م ، وحتى نهاية عام 1970 م ، وقد قسمت هذه المدة إلى ثلاثة مراحل متساوية يتم خلالها التخفيض التدريجي للقيود

(15) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 147/1990

(16) محمد محمود الإمام : الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، (القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1998 ، ص441

(17) محمد جمال الدين مظلوم، " نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية: دول الجوار "، مداخلة قدمت للملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الخرطوم، فبراير 2013، ص 7



الجمركية ، إلى أن يتم في النهاية إلغائها تماماً داخل الجماعة الأوروبية ، وتحديد تعريف جمركية خارجية مشتركة وموحدة للجماعة مع العالم الخارجي .

وقد تكون المدة الانتقالية هذه طويلة نسبياً في نظر البعض ، إلا أن الجماعة الأوروبية استطاعت أن تحقق هدفها المنشود قبل نهاية هذه المدة الانتقالية بعام ونصف أي في شهر ناصر/ يوليو 1968م

2- حرية انتقال الأفراد والخدمات ورأس المال:

ويتم ذلك بإزالة جميع العقبات التي تعوق حرية حركة الأشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

والمقصود هنا بحرية انتقال الأشخاص هم فئة العمال ، الذين يجب على الجماعة الأوروبية أن تعمل خلال هذه الفترة الانتقالية على ضمان حصولهم على حرية السفر ، والإقامة ، وعدم التمييز بينهم من حيث فرص العمل ، والأجور وشروط العمل الأخرى .

كما عملت الجماعة على إلغاء كافة القيود المتعلقة بأداء كافة الخدمات الصناعية والتجارية والحرفية ، وعدم التمييز بين مختلف رعايا الدول الأعضاء بشأنها ، يضاف إلى ذلك ، حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وإلغاء كافة الرسوم على حركتها . ولكن التساؤل المطروح هنا:

هل حققت هذه الحريات الحل لمشاكل الاتحاد الأوروبي أم أنها قد أضافت إليها مشاكل أخرى ؟ وللإجابة على هذا السؤال.

يقول الباحثان: كان من الطبيعي في البداية أن تعطي هذه الحريات الحل لبعض المشاكل المتمثلة في وجود فائض في بعض الأقاليم من عناصر الإنتاج الذي تفتقده أقاليم أخرى

فقد أعطت حرية انتقال العمال بين دول الاتحاد حلاً لمشكلات العمالة التي تعاني منها بعض دول الاتحاد " فالفائض في الأيدي العاملة الإيطالية مثلاً ينتقل إلى فرنسا التي تعاني من نقص في العمالة ، وبذلك تتحقق مصلحة الدولتين ولكن هذه الحرية سرعان ما تحولت لمشكلة بعد انضمام بعض دول شرق أوروبا في ظل توسع الجماعة الأوروبية ، والذي أدى ببعض الدول لفرض بعض القيود على هذه الحرية لحركة العمال بسبب الخوف من موجات الهجرة الكبيرة للعمالة الوافدة من شرق أوروبا إلى غربها ، "مثل ذلك تلك القيود التي فرضتها ألمانيا على البولنديين والقيود التي فرضتها بريطانيا على البلغار والرومانيين"

3- الزراعة.

اهتمت معاهدة روما بالقطاع الزراعي وأكدت على ضرورة وضع سياسة مشتركة في هذا المجال ، وقد حددت هذه المعاهدة أهدافها بوضوح ، وذلك بزيادة التقدم الفني والتقني المستخدم في الزراعة ، بما يحقق الاستفادة المثلى من عوامل الإنتاج ، ويؤمن مستوى عادل من المعيشة للفلاحين ، ويحقق أسعار معقولة للمستهلكين لهذه السلع .

وهنا يطرح السؤال نفسه : ما الخصائص المناخية للسوق الأوروبية التي تساعد على القيام بتكامل زراعي بينها إن الاتحاد الأوروبي القائم على إنشاء سوق أوروبية مشتركة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد دون حواجز تجارية ، أدى لزيادة المنافسة بين الفلاحين ، وظهور التخصص في إنتاج السلع حسب ما هو متوفر من عناصر الإنتاج في المنطقة ووفقاً للظروف المناخية ؛ فتخصصت دول الشمال ذات المناخ القطبي البارد



في إنتاج المنتجات الحيوانية وبعض أنواع الحبوب ، بينما تخصصت دول الجنوب ذات المناخ المعتدل للبحر المتوسط لإنتاج الخضروات والفواكه

4- النقل.

اهتمت معاهدة روما بوضع قواعد مشتركة لعمليات النقل الدولي ، ونصت على ضرورة قيام سياسة مشتركة للنقل والمواصلات خلال المدة الانتقالية المحددة مسبقاً ، وقد كان الاهتمام في البداية منصّباً على النقل البري والنهري فقط ، ولكن مع تطور التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتسع اهتمام الجماعة بالنقل والمواصلات ليضم النقل البحري والجوي أيضاً .

وفي هذا الصدد توجّب على الجماعة وضع قواعد مشتركة لعمليات النقل الدولي " ذهاباً وإياباً أو عبوراً " بأقاليم الدول الأعضاء فيها .

وقد وضعت معاهدة روما الأسس والقواعد التي يجب أن يقوم عليها قطاع النقل وهي : حرية المستخدمين في استخدام وسيلة النقل التي يفضلونها ، ومعاملة كافة وسائل النقل على قدم المساواة في ما يتعلق بالضرائب والرسوم في كافة الدول الأعضاء .

5- المنافسة الحرة.

نصت معاهدة روما على " ضرورة إنشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة التامة في السوق المشتركة " ، فقد حظرت هذه المعاهدة كافة الاتفاقيات الاحتكارية التي تعقدها المشروعات فيما بينها ، وخاصة ذات التأثير الكبير على التجارة بين الدول الأعضاء ، بحيث أنها تؤدي إلى تقييد المنافسة داخل السوق الأوروبية المشتركة .

وقد شمل الحظر كل مشروع ينتهج سياسة خاصة لتحديد الأسعار ، أو تقييد كمية الإنتاج ، بهدف السيطرة على مركز في السوق المشتركة مما يؤدي إلى ظهور المشاريع الاحتكارية .

وتخص معاهدة روما بصفة خاصة إجراءات الإغراق التي قد تتبعها بعض الشركات أو المشاريع بهدف السيطرة على السوق ومنع المنافسة الحرة

وإضافة إلى ذلك فقد تم منع المساعدات أو الإعانات التي تقدمها الدول لبعض المشاريع أو بعض فروع الإنتاج ، إذا كانت هذه المشاريع تمس سلامة المنافسة داخل الجماعة (18).

6- العمل على الاهتمام بالعمالة وتحسين الظروف المعيشية لهم.

تعطي نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان مؤشراً اقتصادياً هاماً ، فارتفاع نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان يتناسب طردياً مع النشاط لاقتصادي والدخل القومي لدولة ما . وتكوّن القوى العاملة في السوق الأوروبية المشتركة نسبة أكثر من 40 % من مجموع السكان .

ومن هنا كان اهتمام الاتحاد الأوروبي منذ نشأته بالعمالة ، يعمل على تحسين ظروف العمال المعيشية ، ومنحهم الانتقال داخل السوق بحرية تامة ، والحق في حصولهم على التأمينات الاجتماعية التي تعطى للمواطنين فـي البـلـدان التي يعملون فيها

(18) عمر صفار : العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، قطر 2000 ، ص 154 .



لذلك عملت الجماعة على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الأجر والعمل والتدريب ، والحق في الحصول على إجازة ثلاثة أسابيع على الأقل في السنة بأجر كامل ، والعمل الموحد على أساس 40 ساعة أسبوعيا ، كذلك أكدت الجماعة على ضرورة توفير شروط الأمان الصناعي والشروط الصحية اللازمة للعمل ، ومشاركة العمال في إدارة بعض الشركات المعينة من أجل المشاركة في رسم ملامح تطوير صناعته .

وقد أدت حرية التجارة التي انتهجتها الجماعة إلى ترك أعداد كبيرة من العمال لأعمالهم وظهور البطالة الدائمة والجزئية ، مما دفع الجماعة على العمل من أجل إعادة تدريب وتوطين هذه العمالة ووضع سياسة موحدة لمواجهتها

لقد تضمنت معاهدة روما المقومات والمبادئ التي تقوم عليها الجماعة ، إضافة إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال هذه الأسس ، وقد نصت هذه المعاهدة على عدد من الأهداف التي يجب على الجماعة أن تعمل على تحقيقها خلال مدة محددة ومن خلال سياسات محددة مسبقاً .

ويمكن أن نلخص أهم هذه الأهداف التي تضمنتها المعاهدات المنشئة والمكملة للاتحاد الأوروبي في النقاط التالية:

1 - خلق روابط مع الدول الأخرى.

نصت معاهدة روما على ضرورة العمل على إقامة روابط مع دول وأقاليم ما وراء البحار ، بحيث تؤدي لزيادة التجارة معها ، والقيام بالتعاون المشترك بغية الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمقصود هنا بدول وبلدان ما وراء البحار هي تلك البلدان والأقاليم التي تحصلت على استقلالها حديثاً بعد أن كانت مستعمرات لفرنسا ، وبلجيكا ، وهولندا ، وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد . ووفقاً لمعاهدة روما فإن العلاقات الخاصة التي كانت تربط بين هذه المستعمرات والدول الأوروبية سيتم تجديدها باتفاقيات تعاون مشترك بينها على أساس تقديم المساعدات والإعانات الأوروبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول بمقابل فتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية للجماعة

وقد تم بالفعل إبرام عدد من اتفاقيات التعاون والشراسة بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي ، والتي ستدرس لاحقاً في هذا البحث ؛ كما تضمنت الأهداف التي نصت عليها معاهدة روما أيضاً ؛ العمل على التقريب بين القوانين المحلية في الدول الأعضاء إلى الدرجة اللازمة لضمان نجاح السوق المشتركة ، وكذلك العمل على خلق إمكانية التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء التي تعالج حالات الاختلال في "موازن المدفوعات"

تعرضت معاهدة روما لعدة تعديلات بزيادة توسع الجماعة ، ومن هذه التعديلات التعديل الذي حصل في شهر النوار/ يناير عام 1986 م وفيه تم توقيع القانون الموحد الذي ينص على إنشاء سوق داخلية خالية من الحدود ، والعمل على تطوير الوحدة الحسابية الأوروبية الموحدة بنهاية 1992 م .



كما نصت هذه المعاهدة على توسيع نطاق عمل الجماعة في السياسة الخارجية ، وفي عدد من المجالات الاجتماعية ، والبيئة ، والبحث ، والتكنولوجيا .
أما التعديل الأهم لمعاهدة روما ، فكان في معاهدة ماستريخت التي تم بموجبها التحول من سوق مشتركة إلى الاتحاد الأوروبي .

وتنص هذه المعاهدة في مادتها الأولى على إنشاء الاتحاد الأوروبي ، أما في المادة الثانية فإنها تحدد الأهداف الرئيسية للاتحاد وهي كالآتي :

تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وإنجاز مستوى عالي من التوظيف ، وإقامة منطقة خالية من الحدود الداخلية ، وإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي يفضي في النهاية إلى إيجاد عملة موحدة .
العمل على وضع وتنفيذ سياسة خارجية مشتركة وموحدة للاتحاد في معاملاته مع العالم الخارجي ، وذلك من خلال العمل على التقريب بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء بحيث تفضي في النهاية إلى سياسة موحدة خارجية تتعامل بها جميع الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ، خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية .

دعم وحماية حقوق مواطني الدول الأعضاء ومصالحهم عن طريق إنشاء مواطنة الاتحاد وبناء على ذلك فإن كل شخص يحمل جنسية أي من الدول الأعضاء في الاتحاد يعد مواطناً أوروبياً . أي أن هذه الهوية الجديدة تضاف لهوية المواطن الأوروبي الأصلية ويمكن أن تحل محلها ، وتخول صاحبها مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية كحق التنقل بحرية داخل أقاليم الاتحاد الأوروبي ، والحق في الترشيح والتصويت في أي انتخابات محلية تجرى في المنطقة المقيم فيها ، والحق في الحماية الدبلوماسية ، والحق في التظلم والشكوى أمام البرلمان الأوروبي

الحفاظ على البيئة وذلك باتباع سياسات مشتركة في مجال حماية البيئة ، انطلاقاً من أن النهضة الصناعية التي شهدتها أوروبا في منتصف القرن الماضي كانت من أهم أسباب التلوث البيئي وارتفاع معدل الانصهار الحراري .

وتأسيساً على ذلك فقد نصت هذه المعاهدة على ضرورة إنشاء صندوق لحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث من أجل خلق بيئة سليمة وصحية وآمنة

اتباع سياسات في المجال الاجتماعي ومجال التعاون الإنمائي ، وتشجيع البحث والتنمية التكنولوجية ، من أجل تعزيز القدرة التنافسية لصناعات الاتحاد ، ورفع مستوى الوقاية الصحية ، وكذلك التعليم والتدريب ، وازدهار ثقافات الدول الأعضاء .

المحافظة على المنجزات الجماعية وتعيين مدى الحاجة إلى تعديل سياسات وصيغ التعاون المتضمنة في المعاهدة بما يكفل فاعلية آليات ومؤسسات الاتحاد .

العمل على دعم الارتباط بين الاتحاد ومواطنيه عن طريق دعم الحريات الأساسية ، ومعاينة الدول التي تخل بحقوق الإنسان ، وإيجاد الجنسية الأوروبية الموحدة " المواطنة "

كما تهدف سياسات الاتحاد إلى صيانة استقلال القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد ، والدفاع عن أمن وأمان الدول الأعضاء فيه ، والإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وذلك إشارة للتحول الذي أتت به



معاهدة الاتحاد الأوروبي إلى كيان ثلاثي يضم إلى جانب السياسة الاقتصادية محورين آخرين أولهما : السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، والثاني : التعاون في العدالة والشؤون الداخلية فقد نصت هذه المعاهدة على :

تأكيد هوية الاتحاد على الصعيد الدولي ، وبخاصة من خلال تنفيذ سياسة خارجية أمنية مشتركة بما في ذلك الصياغة التدريجية لسياسة دفاعية مشتركة تمهد لنظام دفاعي مشترك .
العمل على جعل الاتحاد منطقة حرية وأمن وعدالة ، تكفل فيه حرية انتقال الأشخاص مصحوبة بإجراءات مناسبة للسيطرة على الحدود الخارجية واللجوء ، والهجرة ، ومنع ومكافحة الجريمة .
ويظل المبدأ الرئيس الذي يقوم عليه الاتحاد الأوروبي والذي تؤكد عليه كافة الاتفاقيات والمعاهدات " الديمقراطية " .

تشكل الديمقراطية القاعدة الرئيسة والأساسية التي تنظم طريقة عمل وصنع القرار في الاتحاد وتنظم علاقاته الداخلية والخارجية ، ويتجلى هذا المبدأ في شروط العضوية التي نصت عليها معاهدة كوبنهاغن ، والمعروفة باسم " شروط كوبنهاغن العضوية " والتي تنص على ضرورة تمتع الدولة المترشحة للعضوية بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات

ويعد هذا الشرط أحد الأسباب الذي أدى إلى رفض انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي ، إذ أن المؤسسات العسكرية لا زالت تمارس دوراً حيوياً في النظام السياسي لها .
وأخيراً ؛ وإضافة إلى ما سبق ، فإن المقومات والأهداف التي تضمنتها معاهدات واتفاقيات الاتحاد ، لا زالت مستمرة في التجديد والتغيير بالدمج والتطوير ، ولا زالت هناك أهداف أخرى يصبو إليها ، وبما أن هذا النظام الاتحادي لا زال دائم التجدد حسب ما يطرأ على الساحة من مستجدات ، فإن مبادئه وأهدافه في تطور مستمر مواكبة لآخر التطورات والتوسعات الاتحادية ، ولعل الباحث يشهد تطوراً أخيراً لهذه الأهداف والمبادئ في الدستور الأوروبي المعالج الآن .

يمكن توضيح أهداف قيام الاتحاد الأوروبي - على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مرّ بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام (2007)- على النحو الآتي:

- 1- التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
- 2- إيجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، ويكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الاجتماعي.
- 3- إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد.
- 4- العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي.
- 5- تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية.
- 6- محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- 7- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني.



8- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، وحياسة الاحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الشراكة مع الدول العربية

شهد العالم في الآونة الأخيرة تحولات جذرية وتدخلات في العلاقات الدولية شكلت في مجموعها ما عرف بالنظام العالمي الجديد فقد طرأت على العلاقات الدولية مجموعة من المستجدات العالمية تمثلت في صعود القوى الاقتصادية الكبرى الجديدة للمنافسة على الزعامة العالمية وتزايدت حدة الصراعات التجارية والإقتصادية العالمية والتي أخذت محل الصراعات السياسية والأيدولوجية والإقليمية وتنامي وجود التكتلات التجارية والإقتصادية في العالم بديلاً للتكتلات السياسية والعسكرية هذا وقد نالت تلك التحولات قدراً كبيراً من الأهمية باتجاه كثير من دول العالم للانضمام لبعضها لتكوين تكتلات إقتصادية والانتهاه من التفاوض في إطار جولة أوروغواي للجات، بالإضافة لاتفاقيات المشاركة سواء بين تكتل ودولة أو بين دولة وأخرى لينهض الإقتصاد العالمي والعلاقات الإقتصادية الدولية والتجارة الخارجية العالمية سيعاد تشكيلها بناءً على ركائز هذا النظام (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية) وتكتلاته الإقتصادية. (19)

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي.

طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 1995 نوعاً جديداً من العلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، فيما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية، معبراً بما يسمى بمؤتمر برشلونة الهادف إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع بلدان جنوب المتوسط بحلول عام 2010، هذه المبادرة تندرج ضمن الاستراتيجية الجديدة للاتحاد في ظل تصدع المعسكر الشيوعي، ونهاية الحرب الباردة من جهة واستمرار الصراعات والنزاعات الداخلية في أوروبا، وكذا التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب

يعتمد قطاع التجارة الخارجية في الكثير من الدول العربية على التبادل التجاري مع الدول وفقاً لاتفاقيات ثنائية أو مزايا تفضيلية سوف يتعامل في المستقبل مع نظام إقتصادي عالمي تسيطر على ملامحه التكتلات الإقتصادية ويسوده التنافس الشديد بين أعضائه وينظم علاقاته التجارية منظمة التجارة العالمية. (20)

وقد عرفت التكتلات التجارية الإقليمية نمواً من ناحية القوة الإقتصادية وتنمياً من ناحية العدد، إلى درجة أنها أصبحت تشكل الظاهرة الأكثر خطورة أمام النظام التجاري العالمي ومستقبله، حيث أصبح التكتل الإقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الإقتصادية الدولية وتسعى إليه الكثير من الدول، بهدف تعزيز تجارتها العالمية

(19) جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2) 19 ديسمبر 2014، ص 44

(20) محمد عبد العزيز سمير، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، 2001، ص 184.



باعتبارها قوة اقتصادية تستطيع ان تسيطر على أكبر قدر من التجارة العالمية وكذلك تعتبر سوق استهلاكية كبيرة جدا.

وقد برز مصطلح التكتلات الاقتصادية Economic Blocs في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية؛ وكنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية متكاملة أو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي Economic Integration بمفهومه التقليدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق شهدت أوروبا ولادة أكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي الذي تأسس بناء على اتفاقية ماستريخت الموقعة عام 1992، والتي انبثقت من اتفاق الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957، ومنذ ذلك الحين توالى ظهور عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في آسيا والأميركتين وإفريقيا.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية كانت أيضاً سبّاقة في إقامة أول تكتل إقليمي بالإعلان عن قيام جامعة الدول العربية عام 1945، وفي إطارها، تم توقيع أول اتفاقية لتسهيل التجارة وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953، والتي تم تجديدها في عام 1998، ثم تلا ذلك إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1957، الذي اتخذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964، وأخيراً، تم تكوين تكتل اقتصادي جديد يعرف باتفاق منطقة التجارة العربية الكبرى، والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005، على أن يتم تطويره إلى اتحاد جمركي بحلول عام 2015، ثم سوق عربية مشتركة بحلول عام 2020، ومن المفارقات العجيبة أن الدول العربية كانت رائدة عالمياً في مجال التكتل الاقتصادي، إلا أن جهودها نحو تحقيق ذلك لم تُكلَّل بالنجاح المأمول؛ لغياب الإرادة السياسية ولأسباب سياسية واقتصادية وأمنية عديدة.

وقد شهدت التكتلات الاقتصادية أشكالاً عديدة، ولكن يمكن أن نجملها في نمطين رئيسيين، الأول، يعرف بالتكامل الاقتصادي Economic Integration في شكله التقليدي سواءً على مستوى عالمي أو إقليمي متعدد الأطراف أو ثنائي الأطراف، و تلعب الحكومات الدور الرئيس في إقامته وتنفيذه، كما يقوم على مبادئ وقواعد محددة تلعب فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية دوراً مهماً، تتوافق عليها الدول الأعضاء في هذه التكتلات، والثاني، يأخذ شكل التجمعات الاقتصادية بين الشركات العملاقة متعددة القوميات Multinational Corporations أو المتعدية للقوميات Transnational Corporations ، والتي تحكمها بالدرجة الأولى اعتبارات اقتصادية ومصالح مشتركة، كما تساندها وتدعمها حكوماتها بشكل مباشر وغير مباشر، هذا المسار الحديث لتلك التكتلات الاقتصادية بدأ يأخذ صوراً حديثة أكثر تعقيداً لتجمعات أو عناقيد تكنولوجية (Technological Clusters) مع الثورة الصناعية الرابعة والتطورات غير المسبوقة في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات (21).

وقد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية في العقود الثلاثة الأخيرة خلق مسارات جديدة لتلك التكتلات الاقتصادية تعتمد على ما يعرف بتجمعات سلاسل الإمداد Supply Chains & Value Clusters ، ولعل

(21) عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص16.



ذلك يفسر الحروب التجارية التي نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وباقي التكتلات الاقتصادية (الصين والاتحاد الأوروبي وجيران الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية)، وكذلك خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر في الأشكال التقليدية للتكتلات الاقتصادية، وبزوغ فكرة إعادة توزيع تجمعات سلاسل الإمداد والقيمة العالمية وانتشارها؛ لتفادي تركيزها في عدد محدود من الدول حتى لا يتعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات اقتصادية بسبب نقص المعروض من السلع والخدمات عندما تعرضت بعض مراكز هذه التجمعات إلى الإغلاق بسبب جائحة (كوفيد - 19)، كما أن هذه التكتلات الاقتصادية الحديثة يمكن أن تتم بين اقتصادات متنافسة أو متكاملة، ويمكن ألا تكون متجاوزة جغرافياً، وقد تكون غير متجانسة ثقافياً واقتصادياً.

يتزايد دور الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، خاصة بعد التوسع في عدد الأعضاء حيث أصبح يضم (27) دولة أوروبية حتى نهاية عام 2011، ودخول العديد من الدول الشيوعية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، الذي أعطي ذلك مؤشراً على قدرة التوحد السلمي، والتوافق على وضع سياسات تخدم الأطراف والمجتمع الدولي، كمحاربة الجريمة الدولية والاتجار بالأشخاص، والهجرة غير المشروعة، وتبويض الأموال. كما يظهر دور الاتحاد في توظيف الجهود اللازمة في تحقيق نفوذ أوروبي قوي في المجتمع الدولي، ينطلق من تأسيس لقارة (أوروبا) مستقرة في بناء مجتمع أوروبي يؤمن بالأمن والسلام ويدشن معالم القانون والمؤسسية والحوار الإيجابي الذي يركز على منطلقات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبشكل عام، يعتمد الاتحاد الأوروبي على عدة مكونات رئيسية في تفاعله الخارجي تتمثل بما يلي (22).

أولاً- البعد السياسي: إن المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب القطبية الثنائية في النظام الدولي الذي استمر منذ الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام (1991)، والدور المتعاظم للسياسات الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة ومنظمة التجارة الدولية، جعل ذلك بمجمله أن يقوم الاتحاد الأوروبي بترتيب سياساته وتفاعله الدولي وعلى إستراتيجية تعزز القدرة على الاستجابة الأكثر عملية في مواجهة الصراعات والأزمات، تبدأ بتعاون وثيق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وإسهام في تنفيذ المهام الإنسانية على المستوى العالمي، كمهام حفظ السلام والاستقرار في العالم ودوائر النفوذ. بمعنى آخر، إن المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم تتطلب من الاتحاد الأوروبي التكيف بشكل مستمر مع مجمل المتغيرات والتداعيات شريطة أن تلائم سياسة ووسائل التعاون الخارجي مع مصالح وأولويات الاتحاد، وعلى أن يتم ذلك من خلال تعزيز الاتصال وتكثيف الحوار من مختلف الشركاء، وعن طريق الاعتماد المتبادل في توثيق شتى العلاقات الإقليمية والدولية المتنوعة، ومن الجدير بالذكر أن المفوضية الأوروبية - كإحدى المؤسسات الرئيسية في تركيبة الاتحاد الأوروبي - ومنذ أن بدأت أعمالها عام (1999)

(22) فاروق تشام، "المشاركة الأورو-عربية، مآلها وما عليها، وسبل تفعيلها"، في: صالح صالح وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، عين مليلة: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2005، ص75.



تقوم على تنفيذ إصلاحات شاملة وواسعة وتقييم لمختلف السياسات الخارجية من أجل تقرير الأولويات التي يتوجب على الاتحاد أن يتقيد بها في عملية التنفيذ، خاصة وأن العولمة ومستلزمات الانفتاح الاقتصادي بدول الإنتاج السلعي نحو التنافسية في السوق من جانب، والحاجة المستمرة في إيجاد استراتيجيات تعاونية وبشكل مكثف مع تنظيم الاقتصاد بما يفرضه السوق من حجم العرض والطلب ووضع الأسعار المناسبة، من جانب آخر. كما وأن المتغيرات الدولية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة -كظهور التغير السريع في سياسات الصين وروسيا الاتحادية على سبيل المثال لا الحصر- من دول ذات تقليدية اشتراكية إلى دول أخذت بنهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، دفع بدول الاتحاد الأوروبي بأن تعتني مجدداً بوضع أسس للتعامل مع متطلبات السوق العالمي (23).

ثانياً- البعد الأمني: تبنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هدفاً مميزاً في تطوير المنظومة الدفاعية، حيث يعتبر ذلك المكون الثاني الذي يعتمد عليه الاتحاد في تقوية وضعه الداخلي وعلاقاته الخارجية. كما ويلاحظ أن سياسة الاتحاد الخارجية مبنية على إستراتيجية تقوم على علاقة إرتباطية بين إرساء سياسة الأمن والدفاع الداخلي والخارجي، وبين القدرة على التمكن في تعزيز المجالات التنموية، لهذا وبموجب معاهدة أمستردام عام (1999) تم التوافق بين ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد على إرساء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وإنشاء اللجنة العليا السياسية والأمنية المشتركة للاتحاد، وتكوين لجنة عسكرية أوروبية، وهيئة أركان قوات للاتحاد الأوروبي، ترتبط بالمجلس الأوروبي، لتنفيذ المهمات التي يحددها، كذلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام، ومختلف القضايا الإنسانية داخل وخارج جغرافية الاتحاد الأوروبي. وعلى ضوء ذلك نفذ الاتحاد الأوروبي العديد من مهمات حفظ السلام وإدارة الأزمات كان أبرزها في البوسنة والهرسك حيث حلت قوات الاتحاد المكونة من سبعة آلاف جندي مكان قوات حفظ السلام التابعة للناتو في نهاية عام 2004.

واتضحت اهتمامات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي في الجانب الأمني بعد أحداث سبتمبر 2001 نتيجة تعرض عدد من الدول لحوادث تفجير مختلفة، مما استدعى مشاركات عسكرية مع دول صديقة كالولايات المتحدة سواء بصور انفرادية أو من خلال دول حلف شمال الأطلسي الذي يمثل الاتحاد معظم أعضائه في كل من أفغانستان والعراق وليبيا. كما وأن التفاوت في مواقف العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد تجاه التدخل الأمني خاصة مع الولايات المتحدة ما زال مؤشراً واضحاً على عدم الانسجام بين دول الاتحاد، مما يؤثر بشكل سلبي على وزنه الدفاعي المشترك ومستوى قوته الشاملة عالمياً (24).

ثالثاً- تعزيز المجالات الاقتصادية: حيث يرتبط هذا المكون بالعمل على تمكين الاتحاد الأوروبي في ضمان قابليته وقدرته على المنافسة الدولية، وبناء شراكات تجارية واستثمارية متنوعة مع مختلف الدول مبنية على

(23) معين أمين سيد، "مفهوم الشراكة، آلياتها، أنماطها"، مداخلة قدمت إلى الملتقى الاقتصادي الثامن حول: الجزائر والشراكة الأجنبية الجزائر، 09/10 مايو 1999، ص 16

(24) Marie Françoise Labouz, Le Partenariat De L'union Européenne Avec Les Pays Tiers, Conflits Et Convergence (Bruxelle : Bruylant, 2000), P48.



سياسة اقتصادية منفتحة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة تنمية تستند على قواعد منظمة التجارة العالمية، والعمل على إعطاء الفرصة في إعطاء السلع القادمة من الدول والمؤسسات لترويج صادراتها داخل دول الاتحاد الأوروبي مع إعطاء امتيازات تفضيلية للمستوردات القادمة من الدول النامية ذات الاقتصاديات التي تسعى للتحويل المنفتح، كتخفيض الرسوم، أو بدخول مجاني معفى من الرسوم للسلع الواردة من الدول الأكثر فقراً، بناءً على برنامج الاتحاد المعلن بخصوص ذلك عام 2001.

المطلب الثاني: تأثير المتغيرات الدولية والاقليمية على الشراكة الأوروبية المتوسطية

الأزمة المالية العالمية: أدى الركود الاقتصادي الذي نتج عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى سلسلة من الهزات العنيفة، التي تعاقبت تأثيراتها المباشرة على الأسواق المالية والاقتصادية الأوروبية وأثرت بشكل غير مباشر على تجارتها الخارجية، إلى درجة استحضر معها سيناريو تاريخي وآخر مستقبلي، الأول يتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929، والسيناريو الثاني يتحدث عن مشهد انهيار الوحدة الأوروبية مع دخول اليونان، إسبانيا، والبرتغال، بولندا وإيطاليا في أزمة اقتصادية طرحت فرضيات الانسحاب من الوحدة الأوروبية، وتبع هذا المشهد انخفاض التصنيف الائتماني للعديد من الاقتصادات الأوروبية، مما أدى إلى ارتباك على مستوى الأسواق المالية وارتفاع مخاطر الاستثمار، وتراجع مناخ الأعمال، فأدى كل هذا إلى انهيار الكثير من المصارف، مما أدى إلى تدخل البنوك المركزية لضخ السيولة الكافية لإنقاذ هذه المصارف (25).

ولقد أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع معدلات البطالة في منطقة اليورو، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، مما شكل ضغطاً مستمراً على ساسة الاتحاد الأوروبي، وانخفضت نسبة النمو إلى أقل من الصفر منذ بداية الأزمة، ولم تسجل أي ارتفاع إلى عام 2012 بنسبة 1% وفي 2013 وصلت إلى 1.1%، وبلغت في الربع الأول من عام 2014 نسبة 0.3% في منطقة اليورو، 0.5% في دول الاتحاد، وتشير التوقعات بلوغها في نهاية 2015 في منطقة اليورو إلى حدود 1.4%، 1.5% في دول الاتحاد.

كما أن أزمة الديون السيادية وصلت إلى حدود 90% إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي مابين 2011، 2012، ولأول مرة تخطت معظم الدول الأوروبية حدود 60% المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، كما أن عجز الميزانية وصل إلى 4% متجاوزاً سقف 3% المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت فيما يتعلق بنسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هذه المعطيات المتعلقة بالأزمة المالية تؤثر بشكل كبير على دعم الشراكة الأوروبية المتوسطية لأن الاتحاد الأوروبي سيكون طيلة السنوات المقبلة ملزماً بتحقيق تلك النسب من النمو، لأجل تحقيق التعافي من آثار الأزمة، ومن أجل القضاء نهائياً على أزمة الديون السيادية، فهناك أكثر من 17 دولة داخل الاتحاد هي أولى بالقروض وبرنامج المساعدات، ثم تأمين الجوار الأقرب إلى أوروبا من مخاطر الأزمة الاقتصادية، وتجنب الجوار شرق أوروبا إغراءات الاتحاد الأوروبي

(25) الحسين شكراني، "البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية " فميب"، بحوث اقتصادية عربية العدد، مارس، 2014، ص 44.



إلا أن هذا لا يعني أن كل عواقب هذه الأزمة كانت في اتجاه التأثير السلبي على الشراكة الأوروبية المتوسطية، فحتى في ظل هذه الآثار كان هناك الكثير من الفرص التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة لشركاء الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

حيث يري البنك الدولي أن أحد أسباب تأثير الأزمة المالية تعود إلى ضعف الأسواق الناشئة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تجارته الخارجية، وأن توسيع وتفعيل هذه الأسواق يتطلب رفع الحظر عن نوع من التكنولوجيات اللازمة لدفع النمو مستقبلاً، من خلال الشراكات الثنائية، ويقدم البنك الدولي بهذا الخصوص دراسة إحصائية وتحليلية لأسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 2000، 2010، حيث تشير الأرقام إلى أن أكثر التدفقات التجارية كانت للمنتجات ذات استخدام التكنولوجيات المتوسطة إلى الضعيفة بنسبة 290% مقارنة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيات المتقدمة (26).

هذا الوضع الذي نتج عن الأزمة المالية يمكن أن يستغله شركاء المتوسط من خلال خلق مشاريع مشتركة تمكنهم من الاحتكاك بالخبرات الغربية، وتحصيل نوع من المعارف التقنية لدعم المؤسسات المحلية مستقبلاً في بناء تقنيات ذاتية في الإنتاج.

ورات الربيع العربي: إعلامياً هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. ونجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية وإسقاط نظام القذافي والذي لقي مصرعه في تلك الأحداث، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا

وقد أطلق الاتحاد الأوربي إعلان أو وثيقة المزيد من أجل المزيد – More for More – في أعقاب ثورات الربيع العربي التي تقوم على أساس برنامجي للذان يتضمنان دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، وأيضاً منظمات المجتمع المدني Civil Society Facility، ووفقاً للإعلان الصادر عن الاتحاد الأوربي في 25 مايو 2011، لتقييم سياسات الاتحاد الأوربي مع بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط وبالتحديد دول الربيع العربي حيث تقوم هذه السياسة على أساس "المزيد في مقابل المزيد"، على أساس المزيد من الدعم المالي من الاتحاد الأوربي للدول التي تقوم بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. (27).

كما (2) أطلق الاتحاد - اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة " Deep and Comprehensive Free Trade Agreement " في 26 سبتمبر من عام 2011 على أساس الاستعداد لإيجاد مناطق حرة في إطار من الاتفاقيات التجارية الحرة الشاملة والعميقة باعتبار ذلك أداة لدعم الانتقال الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي،

(26) الحسين شكراني، المرجع السابق، نفس الإشارة السابقة.

(27) الحسين شكراني، مرجع السابق.



وتقوم هذه المفاوضات على أساس عدد من المعايير الواردة ضمن برنامج "سبرينج" السابق الإشارة إليه في مجال عملية التحول الديمقراطي، وفي مجال الإصلاح الاقتصادي فإن الأمر يتضمن عدد من الشروط والالتزامات الاقتصادية تقع على عاتق الدول المتوسطة من بينها النفاذ للأسواق وبخاصة الأسواق الزراعية، وأسواق الخدمات والسلع العامة والاستثمارية ومن بينها المشتريات الحكومية وذلك في إطار تخفيض التعريفات الجمركية على السلع والبضائع الأوروبية، ويتوقع أن يتم التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة وذلك على أساس مجموعة من المعايير والأسس التي تتسجم مع سياسة الاتحاد الأوروبي في علاقته مع بلدان جنوب المتوسط والتي تقوم على عدد من الركائز الأساسية التي تهدف إلى المزيد من حرية التجارة وفتح أسواق بلدان جنوب المتوسط ومن بينها مصر والتي تقوم على العناصر الآتية:

- تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة ومن ثم المزيد من تحرير أسواق الخدمات العامة وبخاصة المشتريات الحكومية.
 - تسهيل نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق وبالطبع فإن المستفيد الأول في هذا الإطار هو الاتحاد الأوروبي ويكفي أن نشير إلى العجز التجاري المزمع لمصر في علاقته بالاتحاد الأوروبي وزيادته بمعدلات مرتفعة منذ توقيع اتفاق الشراكة وحتى الآن.
 - إصلاح البنية القانونية والتشريعية بما يضمن المزيد من التقارب بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط، ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك قوانين الملكية الفكرية، حيث قامت مصر في عام 2002 بإصدار القانون 82 الخاصة بالملكية الفكرية.
 - تسهيل حركة رؤوس الأموال والمدفوعات.
 - حماية التنافسية.
- كما أن هناك علاقة سلبية بين عامل السكان للدولة المصدرة وتدفق التجارة، للدولة المستوردة حتى عام (1990)، وعلاقة موجبة في (1991). وأما بالنسبة لعامل المسافة، فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية، وأما مرونة الدخل فكانت موجبة. كما أن مرونة دخل الدولة المصدرة أكبر من مرونة دخل الدولة المستوردة (28).
- الشراكة الأوروبية العربية :

سجلت عملية برشلونة مؤشرات تمزج بين النجاح والنجاح النسبي إذ يبدو أن هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية، ليأتي ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لمسار سابق يسمى برشلونة الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبوا إليه من مشاريع لصالح دول حوض المتوسط.

شكلت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط هاجساً "لنيكولا ساركوزي" منذ أن كان وزيراً للداخلية سنة 2005، وفي ذروة المعركة الانتخابية الرئاسية أعلن في عام 2007 صراحة عن مشروعه مستعرضاً فوائد التعاون

(28) فتني مايا، العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص99.



والاتحاد بين صفتي المتوسط في زمن العولمة، وبعدها تم انتخابه رئيساً للجمهورية أطلق نداء للانضمام إلى مشروعه الذي اعتبره حلاً كبيراً للحضارة، لوحدة إفريقيا وأوروبا وبينى مصيراً مشتركاً بينهما للتأثير في مصير العالم ومواجهة العولمة .

ولقد كانت قمة “هانوفر”، بألمانيا في مارس 2008، قمة الحسم التي جمعت الرئيس الفرنسي “نيكولا ساركوزي” والمستشارة الألمانية “أنجيلا ميركل”، ومنه كان الانتقال من “الاتحاد المتوسطي” إلى “الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط”. ذلك نظراً للتدخل بين “الاتحاد المتوسطي” و”مسار برشلونة” والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من “الاتحاد المتوسطي” إلى “مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط” وقد جاء هذا التغيير في تسمية وحتى مضمون هذه المبادرة انعكاساً لما يأتي: (29).

– انتقال الوصاية على مبادرة المشروع من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي.

– اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة حسب تصريح رئاسة الاتحاد؛ تحديثاً لمسار برشلونة ودفعة جديدة له، وهو أمر يعكس الإدارة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينهما حتى لا تتعارض وتتداخل أهدافها وأساليب عملها حتى لا يرى في أي مشروع أوروبي متوسطي بديلاً عن مسار برشلونة.

– الاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فقط كما كان مطروحاً في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط معاً وليس دول أوروبا المتوسطية.

يهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، والدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، إذ يعد هذا المشروع أكثر تقدماً من ميثاق برشلونة

إلا أنه من الواضح أن الحواجز التي سبق أن وقفت في طريق نجاح اتفاق برشلونة ستكون طليعة العناوين الكبرى التي ستستأثر بقائمة التحديات على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط والتي ينبغي أن ينجح في تجاوزها، وهي القضية الفلسطينية والتي أضيفت إليها أزمات جديدة على غرار الأزمة السورية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، هذا فضلاً عن الأزمات الأخرى القائمة والتي لا يدري أحدٌ عواقبها، ولا كيف سيتم تجاوزها، وغيرها من التحديات الأخرى (30).

النتائج والتوصيات:

إن قيام التكتلات في العالم له دور كبير في إحداث التكامل بين الدول والذي بدوره يؤدي إلى تسهيل العلاقات فيما بين هذه الدول وخاصة من الناحية الاقتصادية .

إن هذه التجربة الأوروبية ما كانت لتنجح لولا تحييد الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها السلبية على العملية التكاملية . كما أن هذه التجربة نجحت في بناء مؤسسات فاعلة قادرة على إدارة هذه العملية التكاملية .

(29) عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري، الاردن ، 2015، ص323.

(30) المرجع السابق، نفس الإشارة السابقة.



إن تجربة التكامل الأوروبية لها تأثير إيجابي على هذه الدول حيث أنها سهلت على الدول الأوروبية إزالة مجموعة من العقبات والمشاكل ما كانت لتحل لولا هذا التكامل إن السياسات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي والتي تهتم بالعمليات المشتركة مثل التجارة والطاقة ، والصناعة أثرت بشكل إيجابي على تطور دول الاتحاد وزيادة علاقاتها التكاملية فيما بينهما وزيادة المداخل والكفاءة .

إن الاتحاد الأوروبي قوة جذب للدول النامية للارتباط معه ، إما لصعوبة البقاء بعيداً عن هذا الفضاء الضخم ، أو أملاً في الاستفادة من هذا السوق في تصريف فائض إنتاجها ، أو بسبب ارتباطها بالفضاء النقدي الذي تسيطر عليه دول الاتحاد .

أن الاتحاد الأوروبي يستطيع أن يوفر لنفسه نوعاً من قوة الضغط الاقتصادي والسياسي على كثير من مناطق العالم ، وخاصة الدول العربية النامية التي لم تستطع إلى حد الآن توحيد جهودها وأن تستوعب دروس الوحدة ، وأن تتجاوب مع متطلبات العصر .

هناك فرقاً جوهرياً بين اتفاقيات التعاون ، واتفاقيات التكامل الاقتصادي ، واتفاقيات التكامل الاقتصادي تأخذ صيغة محددة تحاول الدول الأعضاء في إطارها الالتزام بها في علاقاتها مع بعضها من جهة ، وعلاقاتها مع العالم الخارجي من جهة أخرى . فصيغة التكامل لها هيكل محدد تفرض فيه التزامات محددة على الدول الأعضاء المشاركين فيه ، ويجب عليه أن ينفذها بصورة حرفية قبل أن تنتقل لصيغة أعلى من التكامل . أما اتفاقيات التعاون فتعطي نوعاً من المرونة ومجالاً أكبر من الحركة فيما بين مؤسسات وهيئات التنظيم دون التقيد بصيغة محددة .

إن العلاقات التي قامت بها دول الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية كانت تصب في صالح دول الاتحاد أكثر منه في صالح الدول العربية .

إن علاقة دولة ليبيا بدول الاتحاد علاقة قديمة وثيقة مبنية على التبادل التجاري الذي أساسه النفط ، والاحترام المتبادل ، ونتوقع لها ازدهار إذا توفرت الثقة في التعامل بين الطرفين .

توصيات الدراسة:

التوصية الأولى:

توصي الدراسة الدول العربية الاستفادة من المساعدات التي يقدمها الاتحاد لهم ، وخاصة المساعدات التقنية بغية خلق رأس مال بشري مؤهل قادر على التعامل مع التكنولوجيا ليدعم عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام .

التوصية الثانية:

في خضم التحولات العالمية يُخشى أن تؤدي التكتلات الاقتصادية العالمية إلى خلق عراقيل أمام الصادرات العربية بفعل الإجراءات الحمائية المتزايدة ، لذا نوصي المؤسسات المهمة بالشأن الاقتصادي العربي بوضع الخطط والدراسات المستقبلية التي تكفل لنا الجنوح بصادراتنا من العراقيل الفنية التي تعيق تدفقها .

التوصية الثالثة:

توصي الدراسة بالإسراع في خلق وإنشاء فضاء عربي يضاهي الفضاء الأوروبي ، ويتعامل معه بالندية لا بالتبعية ، وهذا لا يتأتى إلا بنبذ الحزازات السياسية جانباً وفتح الطريق أمام القاطرة الاقتصادية لتجر ورائها القاطرة السياسية بغية التعجيل بيوم السوق العربية المشتركة والوحدة العربية المنشودة .



التوصية الرابعة:

العمل على تحديث الهيكل الاقتصادي للدول العربية، وتطوير القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، وإقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا للاستفادة من الشراكة.

التوصية الخامسة:

تشجيع منشآت الأعمال بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي من الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة لهذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

التوصية السادسة:

العمل على رفع نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة المشروعات التي تتعلق بالإنتاج الموجه للتصدير في إطار التبادل التجاري.

التوصية السابعة:

يعد النفط العامل الأساس في العلاقات الأوروبية العربية ، لذا يجب على الدول العربية استغلال الحاجة الأوروبية للنفط قدر الإمكان ، وذلك من خلال المطالبة بالمزيد من التنمية الشاملة مقابل هذا الخام ، فأوروبا دائما ما تكون أضعف أمام سلاح النفط ، ولعل ما حدث في السبعينيات من القرن العشرين لخير دليل على ذلك .

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- (1) كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب: محمد منصور وعلي عطية ، دار المريخ، الرياض، 2007
- (2) محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.
- (3) سيد أحمد حاج عيسى، عبد الحق بن تقات. الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض المؤشرات السوسيو-اقتصادية لبعض اقتصاديات دول المينا، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012.
- (4) سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999
- (5) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 147/1990.
- (6) محمد محمود الإمام : الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، (القاهرة , المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1998



- (7) محمد جمال الدين مظلوم، "نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية: دول الجوار"، مداخلة قدمت للملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم، 03/05/2013
- (8) عمر صفار: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، قطر 2000
- (9) جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2) 19 ديسمبر 2014
- (10) محمد عبد العزيز سمير، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، 2001
- (11) عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009
- (12) فاروق تشام، "المشاركة الأورو-عربية، مآلها وما عليها، وسبل تفعيلها"، في: صالح صالح وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، عين مليلة: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2005
- (13) معين أمين سيد، "مفهوم الشراكة، آلياتها، أنماطها"، مداخلة قدمت إلى الملتقى الاقتصادي الثامن حول: الجزائر والشراكة الأجنبية الجزائر، 09/10 مايو 1999،
- (14) الحسين شكراني، "البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأوروبية ومتوسطة" فميب"، بحوث اقتصادية عربية العدد، مارس، 2014
- (15) فتحي مايا، العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017
- (16) عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري، الاردن، 2015، ص323.
- (17) عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية " بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006
- (18) عبدالعزيز عبد الغني إبراهيم: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الرئيس للطباعة، لندن ط1، 1997 رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين، 1986
- (19) قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، العدد رقم(29)، يوليو 2006
- (20) جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2) 19 ديسمبر 2014
- (21) راب رزيقة، سجار نادية، "محتوى الشراكة الأورو جزائري"، مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأوروبية ومتوسطة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006



(22) مخلوفي عبد السلام, بن عبد العزيز سفيان. (2012). التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد2، 2012.

(23) مارتن غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج العربي للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج العربي للأبحاث، 2008
ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Marie Françoise Labouz, Le Partenariat De L'union Européenne Avec Les Pays Tiers, Conflits Et Convergence ,Bruxelle : Bruylant,2000.
- 2) M. Angeles Villarreal, The Mexican Economy After the Global Financial Crisis, Congressional Research Service, 7-5700 ,R41402, September 16, 2010
- 3) Archana Kumar, Crisis Contained" Asian Voices Reflect On The Region's Fragile Rebound", Finance & Development, A quarterly magazine of the IMF, December 2009
- 4) Andrei, Gabril. Simon, L. "European Union: World Economic Power". The Economist Journal, London, Vol (11), No (1), 2012